

«غرفة التجارة»: تعداد السكان سيسهم في مشاريع التنمية

أشادت غرفة تجارة وصناعة الكويت بمشروع تعداد السكان والمباني والمنشآت لدولة الكويت لعام 2011، وصرح مصدر مسؤول بأن «الغرفة» تبدي اهتماماً كبيراً بالمشروع وتؤكد استعدادها للتعاون مع الأجهزة المعنية في إنجازها، خاصة وأنها المرة الأولى التي تشهد فيها الكويت تعدادين: الأول تسجيلي يقوم على تجميع البيانات في السجلات الرسمية، والثاني ميداني يعتمد على النزول إلى المواقع لاستقاء المعلومات من منابعها، يضاف إلى ذلك تزامن التعداد هذا العام مع بدايات الخطة التنموية الخمسية التي شرعت الدولة في تنفيذها، والتي تعتمد أساساً على الخصخصة، وتحرير قوى السوق، وتشجيع الاستثمارات في المشاريع الحديثة ذات التقنية العالية.

وقالت «الغرفة» في بيان لها «لما لا شك فيه أن توافر البيانات الإحصائية عن السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي سيتيحها التعداد، سيسهم إلى حد كبير في إقامة مشاريع الخطة التنموية على أسس واقعية سليمة وتوقعات محسوبة ومدروسة، وتولي غرفة تجارة وصناعة الكويت أهمية قصوى لمشروع التعداد من منظور اقتصادي ديموغرافي، لأن المعلومات السكانية المتحصلة وفق التصنيفات والتقسييمات العالمية هي التي يتم على أساسها تحديد كثافة السكان والقوى العاملة وحجم النشاطين اقتصادياً والمستويات التعليمية والفئات العمرية التي يتم في ضوءها توظيف الأنشطة الاقتصادية والخدمات، وإجراء دراسات جدوى المشاريع والتعرف على حجم فرص التسويق وغيرها».

وتتعدد أوجه الاستفادة من التعداد كذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الاستثمارات الوطنية، كما أنه يوفر قواعد البيانات والإحصاءات اللازمة لاستخلاص المؤشرات الاقتصادية والتنموية التي تعين أصحاب القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية في سن التشريعات، ووضع الخطط والبرامج التي تلبى طموحات الشعب الكويتي وقبائه الحكمة في تحويل الكويت إلى مركز إقليمي ودولي مالياً وتجارياً وتقنياً.

لذا تهيب الغرفة بكافة أعضائها والمتنسيين إليها من أصحاب المنشآت التجارية والصناعية والخدمية، بتقديم كل عون ممكن لإنجاح مشروع التعداد، وتوخي الشفافية والدقة في إعطاء المعلومات والبيانات المطلوبة على النحو الذي يجعل التعداد مثلاً للواقع ومعبراً عنه.

«التعمير للاستثمار»: 61 في المئة

إشغال الفنادق الكويتية بالربح الأول

كويتنا - قال تقرير شركة التعمير للاستثمار العقاري أن نسبة إشغال الفنادق في الكويت ارتفعت بواقع 3 نقاط خلال الربع الأول من العام الحالي لتستقر عند 61 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها في 2010.

وبإضافة التقرير ان معدل سعر الغرفة الواحدة خلال تلك الفترة ارتفع بنسبة 4.3 في المئة مسجلاً 79 ديناراً لليلة الواحدة في حين ارتفع معدل العائد على الغرفة بنسبة 9.7 في المئة ليستقر عند 48.5 ديناراً لليلة الواحدة في تحسن ملحوظ عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وأوضح انه على الرغم من هذا الارتفاع خلال الربع الأول فإن شهر مارس الماضي وحده شهد انخفاضاً طفيفاً بلغ نقطة واحدة لتصل نسبة إشغال الفنادق فيه إلى 59 في المئة مقارنة مع 60 للشهر نفسه في العام الماضي.

وإضافة ان معدل سعر الغرفة الواحدة في شهر مارس أيضاً انخفض بواقع 1.4 في المئة ليصل إلى 75 ديناراً فيما انخفض معدل العائد على الغرفة بنسبة 2.2 في المئة ليصل إلى 45 ديناراً مغرباً ذلك إلى انتهاء موسم الإحتفالات الوطنية التي شهدتها الكويت في فبراير والتي كان لها دور كبير في ارتفاع نسبة الإشغال خلال الربع الأول.

أما بالنسبة لإداء الفنادق في الشرق الاوسط بشكل عام فإشار التقرير إلى انخفاض قدره 7.8 في المئة لنسبة إشغال الفنادق خلال الربع الأول من العام الحالي مستمر بالنتائج السلبية على ضوء الأحداث السياسية التي تشهدها بعض الدول العربية.

ووصلت نسبة الإشغال إلى 56 في المئة فقط لفنادق الشرق الاوسط خلال الربع الأول في حين ارتفع معدل سعر الغرفة بنسبة 9 في المئة مسجلاً 176 دولاراً لليلة الواحدة، وعلى الرغم من هذا الارتفاع لم يشهد العائد على الغرفة أي تحسن يذكر حيث استقر عند 100 دولار تقريباً لليلة الواحدة ما يدل على أن ارتفاع سعر الغرفة سببه عدم التضحية بالأسعار المتعارف عليها قبل حدوث الأزمات السياسية وليس تحسن النشاط السياحي، أما بالنسبة للحركة السياحية لمناطق الشرق الاوسط فتوقع التقرير بان تستقطب المنطقة أكثر من 36 مليون زائر خلال السنة الحالية مستنداً بذلك إلى ارقام منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

وقال ان المخنطمة تتوقع ارتفاع عدد الزائرين بشكل مستمر حتى يصل إلى 69 مليون زائر بحلول عام 2020 دون النظر إلى زوار كأس العالم لكرة القدم الذي سيقام في قطر في العام نفسه.

«رغم الاستفسارات التي تم الرد عليها»

النوري: عمومية «الاتحاد لصناعة مواد البناء» عكست اقتناع المساهمين بسياسة الإدارة

أكد المدير العام لشركة الاتحاد لصناعة مواد البناء أحمد النوري ان مصادقة الجمعية العمومية على الميزانية العمومية للشركة من العام 2010، تعكس اقتناع المساهمين بوجوه نظر مجلس الإدارة سواء في استثمارات الشركة وتوسعاتها، رغم بعض الاستفسارات التي تم الرد عليها..

وجاء كلام النوري في بيان اصدرته الشركة أمس حول اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة بمبنى وزارة التجارة والصناعة بمجمع الوزارات، وذلك لمناقشة البيانات المالية والحساب الختامي المتعلقة بالسنة المالية 2010 حيث بلغ صافي أرباح الشركة 2006 ملايين دينار.

تحدث النوري عن أداء الشركة بأنه رغم استمرار تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية والمحاولات الجدية لتخطي عقباتها، استطاعت الشركة التغلب على هذه التحديات وتحقيق أرباح ما يدل على ان السياسة التي اتبعتها الشركة تسير على الخط الصحيح المرسوم لها والتي أدت إلى تحقيق زيادة في الأرباح قدرها 56 في المئة عن العام السابق.

وقال النوري ان انعقاد الجمعية العمومية للشركة وإقرارها بنود الأعمال التي تم عرضها عليها بما فيها توزيع 15 في المئة أسهم منحة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية، وكذلك المناقشات التي جرت خلال الجمعية العمومية إنما هي وسام على صدر الشركة وأدائها حيث قال انه «تمت المصادقة على تقرير السنة المالية وتقارير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 /12 /2010».

كما أفاد النوري بأن المصادقة التي تمت على الميزانية العمومية للشركة، وكذلك القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 /12 /2010 لم تخل من بعض الاستفسارات البسيطة التي تم الرد عليها أثناء الاجتماع مع أعضاء الجمعية العمومية بوجوه نظر مجلس الإدارة سواء في استثمارات الشركة وتوسعاتها أو في السياسات المرسومة للتشغيل.

وقال النوري ان موافقة الجمعية العمومية على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع مبلغ 15 في المئة من الأرباح المالية بحسب ما تقدره به الظروف الحالية وهي فترة التراجع من الأزمة المالية بجانب ما تقدمه به الشركة من تطويرات وتوسعات حالية وكذلك تنوع الاستثمارات إنما يدل على الثقة في قوة وثبات الموقف المالي للشركة.

كما توقع بأن العام الحالي سوف يشهد مزيداً من التطوير وتعزيزاً لموقف الشركة سواء في السوق المحلية أو الخارجية خصوصاً بعد ان أصبحت بعض المشروعات التوسعية والتي تم الاستحمار فيها سابقاً في مرحلة التشغيل والإنتاج الفعلي.

يذكر ان الجمعية العمومية اتخذت قرارها في إعادة استخدام الأرباح الموزعة وهي عبارة عن أسهم منحة لزيادة رأس المال ليصبح 8.05 مليون دينار بزيادة قدرها 1.05 مليون دينار عن رأس المال المدوع.

وحجم التعويض يتوقف على مدى إمكانية تأجير الطائرات المسترجعة من قبل المالك فإذا تاجر بعد 6 أشهر يتم دفع قيمة إيجار تلك الأشهر أو سنة، او دفع فرق التأجير الجديد مع شركة أخرى إن وجد مع قيمة عقد التأجير السابق، منوها بان «الافكو» هي من يابر بإلغاء العقد، وارسلت للشركة طلباً بدفع 70 مليون دولار.

ولفت البحر إلى ان الوضع القانوني للخطوط الوطنية لا يسمح لها بعمل أي صلح مع أي جهة، وأي صلح وقائي تقوم به الشركة سيضرها للمساءلة القانونية، منوها بان الخلاف مع الافكو سيحل خلال اسبوع او اسبوعين.

ورد على سرد البحر لمجموعة من الانجازات المحققة ضمن تقريره إلى الجمعية العمومية مقارنة مع وضعها الحالي قال البحر ان تلك الانجازات تحققت فعلاً وجاءت بتقييم من جهات عالمية محايدة.

واعترف البحر رداً على سؤال بوجود تذاكر مجانية قدمتها الشركة، منوها بأنه شخصياً اقل واحد يسافر.

ورداً على سؤال مساهم «لماذا لا تعرضون شركة بويك» لحل مشاكل الشركة قال عبدالسلام البحر ان المساهمين هم من يتخذوا قرار البيع أو زيادة رأس المال.

عرض محلية وخارجية

وأقر البحر بوجود أكثر من عرض من مستثمرين أغلبهم من جهات اقليمية ودولية أبدوا رغبة بالدخول في الشركة لكن ذلك يوجد شيء مكتوب أو رسمي، وبالشأن لا يمكننا القول ان هناك عرضاً رسمياً.

وبسؤاله عن العقد مع «الافكو» قال البحر ان عقد الشركة كلها عقود إجارة وفيها شروط ان الشركة تدفع تعويض إلى «الافكو» في حال إلغاء العقد مع ارجاع الطائرات المؤجرة،

ووصف الاجواء بين الطرفين بأنها جيدة، مضيفاً انه تم الاتفاق على معظم النقاط التي تمت مناقشتها، واصفاً درجة تفاوضه في هذا الشأن بأنها عالية، وأنه سيقاوض إدارة الخطوط الوطنية بروح التفاوض.

ورفض إعطاء تفاصيل عن النقاط التي تم حلها بانتظار بلورة الصورة النهائية لأي اتفاق بين الطرفين.

ورداً على سؤال اتفق أحمد الزين مع ما قاله عبد السلام البحر بان التوصل لاتفاق النهائي سيتم خلال اسبوع أو اسبوعين.

الجمعية العمومية أرجأت بند زيادة رأس المال ولم تحدد موعداً جديداً

«الخطوط الوطنية»: تأجيل التصويت «المصري»

في انتظار نتيجة المفاوضات مع «ألفكو»



(تصوير جلال معوض)

البحر مترنسا الجمعية العمومية

على أهم محطتين للشركة هما بيروت والقاهرة بفعل الاحداث السياسية في المنطقة، اذصف إلى ذلك ان الطلب على شريحة الدرجة الاولى التي ركزت عليها الشركة تراجعت بفعل الازمة، وانخفاض أسعار التذاكر أكثر من 50 في المئة هذا إلى جانب اشتداد حدة المنافسة خصوصاً ان الخطوط الكويتية وهي شركة حكومية ومنافس قوي لا تزال تتلقى الدعم من الحكومة وهو أمر قال انه يخالف بنود الدستور الكويتي، وتشغيل شركة فلاي دبي 5 رحلات يومية بين دبي والكويت، كل ذلك أدى إلى تراجع إيرادات الشركة إلى أقل من 50 في المئة من المتوقع، كما ارتفعت تكاليف التشغيل أكثر من 100 في المئة، مشدداً على ان هذه الظروف كانت أقوى من قدرة مجلس الادارة.

طائرات وبوجود خطة متكاملة أفضل من الخطة السابقة، منوها بأنه لا يمكن الاستمرار بالمنهجية نفسها نتيجة تغير الظروف وبالتالي لابد من إعادة النظر بأسلوب التشغيل مع التركيز على ركاب الدرجة السياحية، وتقليل تكاليف الخدمة والأجور.

وتناول عبد السلام البحر في استعراضه لتقرير مجلس الادارة الظروف التي مرت بها الشركة وأدت إلى ما هي عليه الآن وقال ان الظروف التي أعدت فيها دراسة الجدوى للشركة كانت مختلفة تماماً عما هي عليه الآن، خصوصاً ان هذه الدراسة أعدت قبل الازمة المالية العالمية، وكان سعر برميل النفط حينها بنحو 50 دولاراً بينما سعره الآن نحو 110 دولارات، كما ان الحركة تراجعت كثيراً

«الجزيرة» تعمل وتربح

علق احد المساهمين (وهو خبير في هذا المجال من خلال عمله لدى الخطوط الكويتية) على كلام البحر بالقول ان الظروف الحالية تسمح بإعادة تشغيل الشركة من جديد، وساق مثلاً على كلامه بشركة طيران الجزيرة التي قال انها تعمل وتحقق أرباحاً. وأضاف ان أسامال شركة طيران الجزيرة 10 ملايين دينار ولديها الآن 6 طائرات تعمل لديها.

الزبن: ننتظر دعوة للتفاوض

من «الخطوط الوطنية»

○ **منفتحون على الحوار في شأن مطالبات «ألفكو»**

للجلوس والتفاوض، مؤكداً انه منفتح على مثل هذا الحوار وان كل شيء مطروح على الطاولة للنقاش للوصول إلى حلول مرضية للطرفين.

| محمد الجاموس |

أكد رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب في شركة شرارة وتاجير وبيع الطائرات (الافكو) أحمد الزين ان الشركة منفتحة على إجراء حوار ولديها الرغبة بالوصول إلى نتائج ايجابية مع شركة الخطوط الوطنية الكويتية ترضي الطرفين في ما يتعلق بالمطالبات البالغة 70 مليون دولار.

وقال الزين رداً على اسئلة «الراي» أن إدارة «الافكو» تنتظر الاخوان في «الخطوط الوطنية»

الشمالي: نتوقع نشاطاً لاكتتابات الخاصة

«اكتتاب»: تخارجات في الطريق لتوفير السيولة



(تصوير اسعد عبدالله)

الشمالي مترنسا عمومية «اكتتاب»

التعام الحالي ضمن الجهود المبذولة في التعامل مع المتغيرات التي طرأت عقب الأزمة، مبيّناً ان الشركة سجلت خسارة خلال العام الماضي قدرها 5.93 مليون دينار مقارنة بخسارة قدرها 14.94 مليون دينار العام 2009، الأمر الذي يعد تطوراً ايجابياً خلال تداعيات الأزمة الاقتصادية التي عصفت بجميع الأسواق ومازالت تأثيرها ممتداً خلال العام 2011، وعلى ضوء ذلك فقد بلغت خسارة السهم الواحد 11.48 فلس للعام 2010، مقارنة بخسارة للسهم 28.98 فلس للعام 2009.

وقال الدكتور الشمالي ان أبرز الظواهر التي انضحت خلال عام 2010 تتمثل في الانخفاض في السيولة في أسواق المال والارتفاع التدريجي في أسعار النفط حيث ارتفعت الأسعار من مستويات السبعين دولاراً للبرميل، لتنتهي العام على مستويات

| كتب علاء السمان |

أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة اكتتاب القابضة الدكتور علي الشمالي ان استراتيجيات الشركة في 2011 تهدف إلى تغيير الكثير من الثوابت، ما يستدعي العمل عن قرب لاستقرار المعادلة الجديدة للعمل الاستثماري وتقليص الخسائر والعودة للربحية.

وأكد أن الشركة تسعى إلى التخارج من بعض الاستثمارات التي من شأنها أن تحقق لها عوائد مجزية ما سيوفر سيولة ينتظر أن تستخدم بعناية وتوجه يتمائش مع النموذج الاستثماري الذي يتفق مع البرونة في التعامل مع تغيرات الأسواق التي تعمل فيها خصوصاً عقب الأزمة المالية التي أثرت على كافة الأسواق.

وأوضح الشمالي في تصريح على هامش الجمعية العمومية التي انعقدت أمس أن «اكتتاب القابضة» تأثرت حالها كحال كل شركات الاستثمار بالأزمة والنياباط الاقتصادي ما انعكس سلباً على معدلات النمو المخطل لها قبل حدوث الأزمة.

ولفت إلى ان الشركة سترتكز على ديناميكية التعامل مع تداعيات الأزمة وتقليص التأثير بها في أضييق نطاق، حيث أن نموذجه الاستثماري يهدف إلى المشاركة في الاكتتابات الأولية التي تشهد الآن ندرة ملحوظة لتتح السيولة والهبوط الذي ضرب كثيراً من أسواق المال في المنطقة والعالم.

وأشار الشمالي إلى أن هناك جانباً آخر لا يقل أهمية ضمن نماذج عمل الشركة وهو المشاركة في الاكتتابات الخاصة التي من المتوقع أن تشهد نشاطاً كبيراً يعادل النشاط الذي سيشهيد الاكتتابات العامة.

وأشار إلى أن «اكتتاب القابضة» أمامها الكثير من الفرص التي ينتظر أن تفض البعض منها خلال